جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

اقرأ في هذا العدد:

الإيمان وأثرهُ على الصحة النفسية للفرد والمجتمع في الأديان السماوية الثلاثة
أ.م.د . أحمد يونس صديق

آداب الصحبة في مناهج المؤرخين المسلمين من (القرن الثاني إلى العاشر الهجري) - دراسة تحليلية -
أ.م.د. سعاد مقداد ناجي الأسدي

المصطلح الصرفي في كتاب مراح الأرواح في التصريف - دراسة وصفيّة تحليليّة -
أ.م.د. رعد سرحان إبراهيم السامرائي

كتب العقيدة الإسلامية وأسباب تأليفها - دراسة تحليلية لنماذج مختارة -
أ.م.د. عبد الجبار عبد الستار عبد الكريم

أحاديث حسن الظن بالله تعالى - دراسة تحليلية -
أ.م.د. صباح لطيف عبد الله

الإمام الترمذي حياته ومنهجه في كتابة الجامع
أ.م.د. مرفت نواف عبود

بنية الزمن الطقسي في اليهودية دراسة نقدية في ظاهرتي الذاكرة والانتظار
أ.م.د. طلال أحمد عبد الله الجميلي

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

الجزء الثاني- العدد السادس والخمسون
ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

الجزء
٢
العدد ٥٦

ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - حزيران ٢٠٢٦ م

Al- Imam Al-Adham
University College

A.D 2026 A.H 1447

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

العدد السادس والخمسون

«الجزء الثاني»

ذي الحجة ١٤٤٧ هـ

حزيران ٢٠٢٦ م

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد عضو
أ.د. نور سعد محسن عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث عضو

شروط النشر في مجلة
كلية الإمام الأعظم الجامعة / العراق

الرقم الدولي ISSN: 1817 - 6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو ٨١٨ في ٢٠٠٥/٣/١٧م

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجلات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤.

شروط النشر العامَّة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (impact Factor)، تمهيدًا لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١. ألَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا في مجلة أخرى، وألَّا يكونَ جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقّع نموذجَ تعهدٍ بألَّا يكونَ البحث منشورًا، أو سبق تقدّيمه للنشر في مجلة أخرى، وألَّا يقدّمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢. ألَّا يذكر اسم الباحث أو أيّ إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣. ألَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤. أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.

ب. اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.

ج. مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.

د. رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.

٥. يقدّم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يقل على (١٥٠) كلمة.

٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Keyword)، باللغة العربية والإنجليزية.

٧. على الباحث اتّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي:

- مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).
- قائمة المصادر باللغة العربية (APA).
- قائمة المصادر باللغة الإنكليزية (APA).

٩. الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues.

١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١. يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.

١٢. تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدّم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

١٣. الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤. تُعبِّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥. تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦. أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.

١٧. تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.

١٨. يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

٢٠. يتم إرسال الأبحاث على منصة المجلة https: //journal.imamaladham.edu.iq/ index.php/al - Imam - Al - Adham/user/register. أو من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

شروط النشر (الفنيَّة):

١ - يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢ - تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي:

• مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).

• قائمة المصادر باللغة العربية (APA).

• قائمة المصادر باللغة الانكليزية.

٣ - حجم الخط ل (١٦).

٤ - نوع الخط باللغة العربية (Simplified Arabic) واللغة الإنجليزية (Times New Roman) . - ملاحظة: في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره. - يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@ imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٠٩٦٤٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.https://www.iasj .net/iasj/journal/224/issues

مميزات المجلة:

١ - سياسة الوصول المفتوح: جميع الأبحاث متاحة مجاناً فور نشرها.

٢ - تُنشر أربعة أعداد سنوياً منذ عام ٢٠٠٥.

٣ - تستخدم برامج متقدمة للكشف عن الانتحال لضمان الأمانة العلمية.

٤ - تُعنى بنشر الأبحاث التي تواكب التطورات وتسهم في معالجة قضايا المجتمع والحد من الظواهر السلبية.

٥ - تنشر أعمال المؤتمرات والندوات المتخصصة.

كلمة العدد السادس والخمسين

مع إسدال الستار على موسم الامتحانات النهائية، يحسن التوقف عند مرحلة توصف بأنها خاتمةً لجهدٍ علمي امتد لأيام طوال من العمل الأكاديمي، وتليها مرحلة لا تقل أهمية في رسالة الأستاذ الجامعي، وهي مرحلة البحث العلمي والإنتاج المعرفي.

فإن الحياة الجامعية لا تُقاس بفاعلية برامجها التعليمية فحسب، بل بقدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها، والإسهام في معالجة قضايا المجتمع والإنسانية.

فدور الأستاذ الجامعي لا ينتهي عند حدود التدريس فحسب، بل يبدأ فصل جديد من النشاط العلمي والمهني، والإسهام في رفع المكانة الأكاديمية لمؤسساتنا من خلال إنتاج معرفي يتسم بالجدة والمنهجية والأثر لا سيما بما يتكلل بنتاج البحث العلمي الذي يرفد العلوم بنتاجات علمية رصينة.

هيئة التحرير

المحتويات

١. الإيمان وأثرهُ على الصحة النفسية للفرد والمجتمع في الأديان السماوية الثلاثة..... ١٣
أ.م.د . أحمد يونس صديق ١٣
٢. المصطلح الصرفي في كتاب مراح الأرواح في التصريف - دراسة وصفيّة تحليليّة -... ٤١
أ.م.د. رعد سرحان إبراهيم السامرائي ٤١
٣. آداب الصحبة في مناهج المؤرخين المسلمين من (القرن الثاني إلى العاشر الهجري) - دراسة تحليلية - ٦٧
أ.م.د. سعاد مقداد ناجي الأسدي ٦٧
٤. أحاديث حسن الظن بالله تعالى - دراسة تحليلية - ١٠٩
أ.م.د. صباح لطيف عبد الله ١٠٩
٥. بنية الزمن الطقسي في اليهودية دراسة نقدية في ظاهرتي الذاكرة والانتظار..... ١٣٧
أ.م.د. طلال أحمد عبد الله الجميلي ١٣٧
٦. كتب العقيدة الإسلامية وأسباب تأليفها - دراسة تحليلية لنماذج مختارة -..... ١٦٣
أ.م.د. عبد الجبار عبد الستار عبد الكريم..... ١٦٣
٧. الإمام الترمذي حياته ومنهجه في كتابة الجامع..... ١٨٣
أ.م.د. مرفت نواف عبود..... ١٨٣
٨. تعقبات الإمام النووي للإمام الشيرازي في مسائل باب المياه من خلال كتابه (تصحيح التنبيه) - دراسة فقهية مقارنة -..... ٢١٥
ضياء حسين أسماعيل العبيدي ٢١٥
أ.د. نجم ناصر عبد ٢١٥
٩. منهج ابن حزم الظاهر في تأويل مختلف الحديث من خلال كتاب الإحكام في أصول الأحكام ٢٣٣
م.د . لؤي مجبل حميدي حسن..... ٢٣٣
م.د. محمد رشاد أحمد عبد الله حمد..... ٢٣٣

١٠. إتهامات ابن حزم الظاهري(ت: ٤٥٦هـ) للباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) والرد عليها، دراسة عقدية نقدية..... ٢٦٣
م.د. أحمد عبد القادر عبد الله..... ٢٦٣
أ.د. أسماء عبد القادر عبد الله ٢٦٣
١١. الأبنية الصرفية الحركية وأثرها الدلالي في تشكيل الزخم الثوري في شعر المقاومة الفلسطينية «محمود درويش أنموذجا» ٢٩٩
م.د. بلال حسين غزاي الأنباري..... ٢٩٩
١٢. مرويات أحمد بن خالد الوهبي في الأدب المفرد (دراسة تحليلية) ٣٢٧
م.د. جاسر سعد ناصر النافعي ٣٢٧
١٣. إشكالية تغير الفتوى بتغير الزمان في النوازل الاقتصادية المعاصرة - دراسة تأصيلية مقارنة - ٣٥٣
م.د. خالد أحمد برتو محمد..... ٣٥٣
١٤. التجارة الداخلية في إيران خلال العهد القاجاري (١٧٩٦ - ١٩٢٥) ٣٧٩
م.د. رشا عبدالصمد إسماعيل ٣٧٩
١٥. المذاهب الفقهية وأثرها في تطور الفقه الإسلامي - دراسة فقهية أصولية تحليلية -... ٤١١
م.د. عثمان عدنان مهدي ٤١١
١٦. مؤسسة الخزندار في تونس ١٧٠٥ - ١٨٣٧ التحولات الإدارية والمالية بين السيادة والارتهان الخارجي - دراسة تاريخية - ٤٣٣
م.د. معاد إبراهيم محمد..... ٤٣٣
١٧. تجليات الإعجاز البياني في سورة الرحمن وأثرها في تنظيم النشاط الكهربائي للدماغ والاتزان النفسي: دراسة تحليلية بينية..... ٤٦٩
م.م. أبي شبيل محمود الطائي ٤٦٩
١٨. الآراء الفقهية حول قضية إجهاض الجنين بين القديم والمعاصر وأبعادها الطبية... ٤٩٧
م.م. أنس عبد الجبار صباح ٤٩٧
١٩. السنن الداخلة في الصلاة عند المذاهب الأربعة - دراسة فقهية مقارنة مع الأدلة - ٥١٥
م.م. بروج عباس الطيف ٥١٥
م.م. زهراء طالب حسن..... ٥١٥

٢٠. المنهج الأصولي للشيخ الدكتور محمد زكريا البرديسي في كتابه "أصول الفقه" - دراسة تحليلية مقارنة - ٥٤١
م.م. حسناء خلف عبد الله خضير ٥٤١
٢١. معروف الرصافي وموقفه من النبوة من خلال كتابه الشخصية المحمدية..... ٥٦٥
م.م. حيدر محمود عبد الله ٥٦٥
٢٢. التبشير النصراني الإلكتروني: وسائل انتشاره وسبل مواجهته..... ٥٨٣
م.م. سعد مطشر سعد الخزرجي..... ٥٨٣
٢٣. أثر الخلل العقدي في صناعة الأزمات الفكرية المعاصرة ٦٠٥
م.م. صباح قدوري حمادي ٦٠٥
24. Digital and Posthuman Trauma in Jennifer Haley's The Nether and Jordan Tannahill's Draw Me Close.....631
م.م. نرجس ناصر غازي كاظم ٦٣١

مؤسسة الخزندار في تونس ١٧٠٥ - ١٨٣٧
التحولات الإدارية والمالية
بين السيادة والارتهان الخارجي
- دراسة تاريخية -

Administrative ١٨٣٧ - ١٧٠٥ Al - Khazandar Foundation in Tunisia and financial transformations between sovereignty and external dependence A historical study

إعداد الباحثة

م.د. معاد إبراهيم محمد

جامعة تكريت / كلية التربية للبنات / قسم التاريخ

Prepared by the Researcher:

M.D. Maad Ibrahim Muhammad

Tikrit University / College of Education for Girls

Department of History

moad.e.mohamad@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 24 / 5 / 2026

الملخص

تنطوي هذه الدراسة على قراءة تاريخية تحليليّة ومعمّقة لتطور ونفوذ «مؤسسة الخزندار» (أمانة المال والوزارة الكبرى لاحقاً) في تونس، ممتدةً من محطة تأسيس الدولة الحسينية عام ١٧٠٥ على يد حسين بن علي، وصولاً إلى عتبة اعتلاء أحمد باي الأول العرش عام ١٨٣٧ وتسعى الدراسة إلى تفكيك التحولات الهيكلية والوظيفية لهذه المؤسسة السيادية، راصدةً الكيفية التي تحول بها «الخزندار» من مجرد أمينٍ محاسبي على الخزينة الخاصة بالباي وحساباتها الدفترية التقليدية، إلى رجل الدولة الأول والمهندس الفعلي للسياسات الداخلية والخارجية للمخزن التونسي.

وتكشف الدراسة عن «جدلية بنيوية» ميزت مسار المؤسسة؛ فبينما شكلت في القرن الثامن عشر ركيزةً أساسية لتكريس السيادة الوطنية، وبناء الدولة المركزية، وتمويل الأجهزة العسكرية والمدنية عبر مأسسة «المحلة» وضبط القيد الدفتري، تحولت في ثلثي القرن التاسع عشر الأول إلى أداة لتسهيل التغلغل الرأسمالي الأوروبي جراء تضافر عوامل الفساد الإداري، واختلال التوازن المالي والاقتصادي بعد تجفيف مداخيل الجهاد البحري إثر مؤتمر فيينا (١٨١٥). وتنتهي الدراسة باستشراف الوضعية الحرجة لتونس عام ١٨٣٧، باعتبارها المنطلق التاريخي للسقوط الحر في فخ القروض الدولية الكبرى والكومسيون المالي.

الكلمات المفتاحية: (الخزندار، الدولة الحسينية، السيادة المالية، التغلغل الرأسمالي، الارتهان الخارجي).

Abstract:

This study presents a rigorous, analytical, and in - depth historical reading of the evolution and influence of the "Institution of the Khaznadar" (initially the Treasury Secretariat, later developing into the Grand Vizierate) in the Husaynid Regency of Tunis The chronological scope of this research spans from the founding of the Husaynid State in 1705 by Husayn ibn Ali to the ascension of Ahmad Bey I to the throne in 1837. The paper seeks to deconstruct the structural and functional transformations of this sovereign institution, tracking how the Khaznadar evolved from a mere accounting trustee of the Bey's private treasury and traditional ledger books into the premier statesman and actual architect of the internal and external policies of the Tunisian Makhzen.

The study uncovers a "structural dialectic" that characterized the institution's trajectory During the eighteenth century, it served as a foundational pillar for consolidating national sovereignty, building a centralized state, and financing military and civilian apparatuses through the institutionalization of the Mahalla (tax - collecting military expedition) and the enforcement of rigorous bookkeeping. However, during the first two - thirds of the nineteenth century, the institution mutated into an instrument that facilitated European capitalist penetration This shift was fueled by a confluence of administrative corruption and a severe fiscal and economic imbalance resulting from the drying up of privateering (Jihad al - Bahr) revenues following the Congress of Vienna (1815). The study concludes by prospecting the critical situation of the Regency in 1837, identifying it as the historical launching pad for the state's freefall into the trap of massive international loans and the eventual Commission Financière (International Financial Commission.

Keywords: Al - Khazandar, the Hussein state, financial sovereignty, capitalist penetration, external dependence.

المقدمة

تكتسي دراسة البنى المؤسساتية والإدارية في تاريخ تونس الحديث أهمية بالغة في فهم ديناميكيات اشتغال «المخزن» التونسي، وتفسير التحولات الهيكلية التي طرأت على العلاقة الرابطة بين الدولة والمجتمع من جهة، وبين تونس والقوى الدولية من جهة أخرى وتأتي «مؤسسة الخزندار» في طليعة هذه الأجهزة الحيوية، إذ لم تكن خطة محاسبية عابرة، بل مثّلت عصب الحكم والمحرك الأساسي لسياسات التحديث والسيادة، والمعيار البنيوي الذي يقاس به مدى استقلالية القرار السياسي التونسي أو ارتهانه للمتغيرات الدولية الجيوسياسية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول سؤال مركزي دلالته: كيف ساهمت مؤسسة الخزندار في بناء وتثبيت أركان السيادة الوطنية والدولة المركزية التونسية خلال القرن الثامن عشر، وكيف تحولت ذات المؤسسة بفعل تضافر العوامل البنيوية الداخلية والضغوط الاقتصادية الخارجية إلى معبر للتغلغل الرأسمالي وبداية الارتهان الأجنبي قبيل عام ١٨٣٧ ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الميكرو - تاريخي عدة استفهامات فرعية:

ما هي الجذور المؤسساتية للخزندار في النظم العثمانية وكيف تم إسقاطها وتبيئتها تونسياً؟

كيف تطور المقر الإداري (دار الباي) والآليات المحاسبية لخدمة الاستقلال المالي؟

ما هي طبيعة الصدمات الدولية (مؤتمر فيينا ١٨١٥ ومعاهدة إكسماوث ١٨١٦) التي عجلت باختلال ميزان المدفوعات التونسي؟

بأي شكل ساهم الفساد النخبوي للمماليك وشبكات الوسطاء (اليهود القرانة) في التمهيد لفخ الديون الدولية؟

فجوة البحث:

على الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت تاريخ الدولة الحسينية، فإن المتبقي في دائرة الظل والذي تسعى هذه الدراسة لسده كفجوة بحثية هو رصد ومتابعة التحول الهيكلي «الوظيفي والبنيوي» لمؤسسة الخزندار بالربط السببي المباشر بين المال والسياسة إن الدراسات السابقة غالباً ما درست الإدارة المالية بمعزل عن التطور السياسي، أو تناولت شخصية «مصطفى

خزندار» كحالة فساد معزولة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتأتي هذه الدراسة لتملأ هذا الفراغ عبر إثبات أن جذور الارتهان المالي لم تبدأ بقروض ستينيات القرن التاسع عشر، بل تشكلت بنيوياً داخل ردهات مؤسسة الخزندار قبيل عام ١٨٣٧ عبر قروض السمسرة والكمبيالات قصيرة الأجل بضمان رهن الكمارك.

منهجية البحث:

اعتمَدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي القائم على التفكيك والنقد والمقارنة، مدعوماً بالمنهج المؤسساتي البنيوي لتتبع الأجهزة الإدارية واستند البحث إلى المادة المصدرية التاريخية (وفي مقدمتها كتابات أحمد بن أبي الضياف) مع المعطيات الإحصائية بالجداول المرفقة بالدراسة، للوصول إلى استنتاجات تتجاوز السرد الوصفي نحو التفسير السببي.

خطة البحث:

لإحاطة الموضوع بأبعاده التاريخية والمؤسساتية، تم تقسيم هذه الدراسة بسردية مترابطة إلى وخمسة مباحث رئيسية على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: استقراء الجذور التاريخية والوظيفة لمؤسسة الخزندار في تونس قبل التحول الحسيني عام ١٧٠٥، راصداً صراع الصلاحيات التقليدي بين الدفتردار والخزندار كعناوين للسيادة المحلية مقابل المركزية العثمانية.

المبحث الأول: الجذور التاريخية والوضعية القانونية والمحاسبية لمؤسسة الخزندار وهيكلتها الإدارية (١٧٠٥ - ١٧٥٦)، حيث يُسلط الضوء على آليات التعيين القائمة على شبكات ولاء المماليك والمصاهرة، والتنظيم الدفتري (الروزنامة والجرائد المالية) باستخدام خط السياق السري داخل «دار الباي».

المبحث الثاني: مؤسسة الخزندار كمحرك للسيادة وتعاظم النفوذ الإقليمي وبناء الدولة المركزية (١٧٥٦ - ١٨٠٥)، ويستعرض مؤسسة منظومة الجباية عبر «المحلة» لتمويل الجيش وقمع الثورات الداخلية، وبناء الشرعية الحسينية عبر الإنفاق على البنى التحتية الدينية، وصعود منصب «الوزير الخزندار» ليزيح منصب الوزير الأول التقليدي.

المبحث الثالث: صدمة المتغيرات الدولية وعجز البنية التقليدية أمام الاختلال الهيكلي للخزينة (١٨٠٥ - ١٨٣٧)، ويتناول تراجع مداخيل الجهاد البحري عقب مؤتمر فيينا ١٨١٥ م، واللجوء لسياسات الاحتكار الداخلي ونظام المرابحة والمشاركة مع تجار اليهود القرانة، وأزمة تزييف العملة (الحط من الريال).

المبحث الرابع: التغلغل الرأسمالي الأوروبي وتحول مؤسسة الخزندار إلى عتبة الارتهان المالي (تقييم عام ١٨٣٧)، ويدرس الاختراق القنصلي والشركات الدائنة عبر نظام السلم والكمبيالات، وتغيير هوية المؤسسة لتصبح أداة جباية قسرية للمستحقات الأجنبية، وصولاً لتركة عهد مصطفى باي وتأثير ذلك ديموغرافياً واجتماعياً على الرعية.

المبحث التمهيدي: مؤسسة الخزندار في تونس قبل عام ١٧٠٥: الجذور والوظيفة

لم تكن نشأة مؤسسة «الخزندار» مع قيام الدولة الحسينية عام ١٧٠٥ نتاج فراغ إداري، بل كانت امتداداً لبنية تنظيمية تشكلت ملامحها منذ العهد العثماني الأول وتطورت خلال العهدين الدایاتي والفرادادي (المرادي) وتعني كلمة «خزندار» أو «خازندار» (ذات الأصل التركي المكون من «خزينة» و«دار») الحارس أو الأمين على خزينة الدولة، وهي وظيفة حساسة ارتبطت تاريخياً بمدى استقلالية القرار السياسي والاقتصادي لتونس.

أولاً: الجذور التاريخية للمؤسسة في العهد العثماني المرادي

قبل عام ١٧٠٥، كانت الإدارة المالية التونسية تنقسم بين سلطة «الديوان» العسكري وسلطة «المراديين» (البايات الذين احتكروا الجباية وقيادة المحلة) في هذا السياق، لم يكن الخزندار مجرد موظف حسابي، بل كان مقرباً من الباي، وغالباً ما يُختار من المقربين أو المماليك الثقاة لضمان الولاء المطلق (الإمام، ١٩٨٠، ص. ٢٥).

_الخزندار كأمين خاص ومستشار سياسي:

في عهد البايات المراديين (مثل مراد باي الثاني ومحمد باي)، تطورت الوظيفة من مجرد «أمين صندوق» إلى مستشار يدير الأوقاف، الهدايا الدبلوماسية، ومصاريف الجيش (المحلة) وكان الخزندار يرافق الباي في حركاته السنوية لجمع الضرائب، مما منحه نفوذاً واسعاً أمام «الدفتردار» المسؤول المالي التابع للسلطة المركزية في إسطنبول (ابن أبي الضياف، ١٩٩٠، ج١، ص. ١٤٢).

ثانياً: الصلاحيات المالية والإدارية قبل التحول الحسيني

تركزت صلاحيات الخزندار قبل عام ١٧٠٥ في ثلاثة محاور رئيسية:

١. إدارة الخزينة الخاصة (خزينة السكة والذخيرة): الفصل بين الأموال العامة لتونس والأموال الخاصة بالباي.

٢. الإشراف على لزمات الجمارك (الديوانة): ومراقبة المبادلات التجارية مع التجار الأوروبيين من الفرنسيين والإيطاليين (مانتران، ١٩٨٢، ص. ١٩٥)، وهو ما يفسر تحوله

لاحقاً إلى قنوات «الارتهان الخارجي».

٣. تمويل الحركات العسكرية: وتوفير الأعطيات ل «الأوجاق» (الجنود الانكشارية). (الشريف، ١٩٩٣، ص. ٧٨)

ثالثاً: صراع الصلاحيات: بين الدفتردار والخزندار (السيادة المحلية ضد المركزية)

مثّل القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر فترة مخاض سياسي في تونس فبينما كان الدفتردار يمثل سلطة الدولة العثمانية المركزية (الباب العالي) لضمان إرسال «الخزنة» (الجزية السنوية) إلى إسطنبول، كان الخزندار يمثل الذراع المالية للباي المحلي لتثبيت سيادته الإقليمية هذا الصراع حُسم تدريجياً لصالح الخزندار مع ضعف سلطة الدايات وتعاظم نفوذ البايات المراديين، مما مهد الطريق لحسين بن علي (مؤسس الدولة الحسينية عام ١٧٠٥) ليعتمد على هذه المؤسسة كركيزة أساسية لبناء دولته المستقلة وعزل التدخل العثماني المباشر في المالية التونسية. (الوزير السراج، ١٩٨٤، ج٢، ص. ٣١٢).

المبحث الأول: الجذور التاريخية والوضعية القانونية والمحاسبية لمؤسسة الخزندار وهيكلتها الإدارية (١٧٠٥ - ١٧٥٦)

المطلب الأول: المفهوم والوضعية القانونية والسياسية للخزندار (إسقاط المفهوم العثماني على واقع «المخزن» التونسي).

ارتبطت خطة «الخزندار» (خزينة دار) بالنظام المالي والإداري للإمبراطورية العثمانية، حيث كان المسؤول عن الخزينة الخاصة بالسلطان ومع تحول تونس إلى إيالة عثمانية تتمتع باستقلال ذاتي متزايد بعد تأسيس الدولة الحسينية عام ١٧٠٥ على يد حسين بن علي، أُسقط هذا المفهوم على الواقع التونسي ليتماشى مع خصوصية «المخزن» التونسي لم يعد الخزندار مجرد موظف حسابات، بل تحول إلى أمين المال الأول والمستشار الشخصي للباي، والمسؤول عن مركزية جباية الضرائب (كاللزمة والعشور والمحصولات) وتأمين نفقات الجيش وقصر الباردو (ابن أبي الضياف، ١٩٩٩، ج ٢، ص. ١١٢؛ الشريف، ٢٠٠٧، ص. ٨٣).

المطلب الثاني: آليات تعيين الخزندار وعلاقته بالباي (شبكات الولاء، الثقة، والمصاهرة للمماليك).

لم يكن اختيار الخزندار يخضع لتراتبية بيروقراطية مجردة، بل محكوماً بشبكة معقدة من الولاء الشخصي والثقة المطلقة ركّز البايات على اختيار الخزندار من فئة المماليك (الرقاق البيض من أصول أوروبية أو قوقازية) الذين يتربون داخل القصر مجردين من أي عصبية قبلية محلية، مما يضمن ولاءهم التام ولتعميق هذه الروابط، اعتُمدت آلية المصاهرة؛ حيث كان الباي يزوج بناته أو شقيقاته للخزندار المحظي، ليتحول من «مملوك تابع» إلى «صهر ملكي» يرتبط مصيره بعضو العائلة الحاكمة (التليلي، ١٩٨٤، ص. ٢٠١؛ البشروش، ١٩٨٩، ص. ٩٤).

المطلب الثالث: المقر الإداري (دار الباي) وصلاحيات الإشراف المالي (الخزينة الاستبرادية ضد بيت المال).

اتخذ الخزندار من «دار الباي» بالمدينة العتيقة مركزاً لإدارته وتوزعت صلاحياته بين هيكلين رئيسيين:

١. الخزينة الاستبرادية (الخاصة): خزينة احتياطية شخصية للباي تُجمع فيها الأموال الفائضة وهدايا التجارة الخارجية والقرصنة، وتستخدم في الحروب والرشاوى السياسية الموجهة للباب العالي لضمان تثبيت فرمان التولية.

٢. بيت المال (خزينة الدولة العامة): المؤسسة المسؤولة عن المداخيل والمصاريف العامة، وحصر التركات الشاغرة ومداخيل الجباية العادية (حسين خوجة، ١٩٧٥، ص. ١٦٠؛ الشاطر، ١٩٩٣، ص. ١١٨).

المطلب الرابع: كبار موظفي الخزينة وشبكة الجباية المحلية (الكتبة، الأمناء، والقابضون ودور المحلة).

استقلت الإدارة المالية تدريجياً عن الإدارة العسكرية المباشرة لتصبح جهازاً بيروقراطياً متكاملاً يقوده الدفتردار والخزندار، وتحته شبكة من الموظفين: الكتبة (كُتّاب الروزنامة والمقاطعات لتدوين الأوامر)، الأمناء (المشرفون على الرقابة كأمين الجمرك وأمين الضربخانة)، والقابضون (الجباة) ولتأمين وصول الأموال، اعتمدت الدولة على «المحلة» (الحملة العسكرية الدورية) لجمع الضرائب من القبائل والأرياف وتوريدها للخزينة المركزية (سليمان، ١٩٨٩، ص. ١١٢؛ Raymond, 1973, p. 245).

المطلب الخامس: تنظيم الدفاتر والمحاسبة المالية (الروزنامة والجرائد المالية واستخدام خط السيّاق).

تأسس النظام المحاسبي على دقة التوثيق عبر «قلم الروزنامة» (الديوان المسؤول عن تسجيل الإيرادات والمصروفات اليومية) وتوزعت الدفاتر بين الروزنامة (دفاتر يومية تُقيد فيها المقبوضات يميناً والمنصرفات يساراً دون كشط)، والجرائد المالية (الموازنات الإجمالية الدورية لبيان «الواصل» و«البقايا») واستخدمت المحاسبة «خط السيّاق»، وهو خط مشفر يعتمد على اختصار الكلمات والأرقام العربية والفارسية لضمان سرية الحسابات ومنع التزوير (أنيس، ١٩٦٢، ص. ٤٤؛ سعيدوني، ١٩٨٥، ص. ٦٣).

المطلب السادس: طبيعة النفقات والإيرادات التقليدية (موازنة الخراج والقرصنة ضد المواجبات والإرساليات).

تميزت الميزانية بازدواجية النفقات والإيرادات شملت الإيرادات: الخراج (الميري) على الأراضي، اللزم (الالتزام الجبائي)، القرصنة (الجهاد البحري) حيث تحصل الخزينة على «الخمس السلطاني» وإتاوات المعاهدات الأوروبية، والجزية (العوالي) على أهل الذمة أما النفقات، فانحصرت في المواجبات (رواتب الانكشارية)، الإرسالية (الخزينة الموجهة للسلطان في إسطنبول)، والصرة المرسلة للحرمين الشريفين (عزيز سامح، 1989، ص. 310؛ Inalcik, 1994, p. 715).

المبحث الثاني: مؤسسة الخزندار كمحرك للسيادة وتعاظم النفوذ الإقليمي وبناء الدولة المركزية (١٧٥٦ - ١٨٠٥)

المطلب الأول: مؤسسة الجباية وتطوير الموارد والإنفاق الاستراتيجي (مأسسة المحلة وتوسيع احتكارات الدولة).

شهدت هذه المرحلة انتقالاً من الجباية العشوائية القائمة على المصادرات إلى جباية ممنهجة عمل عثمان خزندار، وهو أحد رجال الإدارة المخزنية في تونس الذي أرتبط أسمه بالوظائف المالية والإدارية العليا في الدولة الحسينية على تطوير منظومة «المحلة» وتحويلها إلى آلية إدارية منتظمة تخرج مرتين في السنة (الصيف والشتاء) لتأمين التدفقات النقدية كما تم ضبط الدفاتر وتوسيع نطاق احتكارات الدولة (اللزم) لسلع حيوية كزيت الزيتون والقمح، وإعادة تنظيم رسوم

موانئ حلق الوادي وصفاقس، مما خلق فائضاً مالياً ثابتاً دعم استقلال القرار السياسي التونسي (ابن أبي الضياف، ١٩٩٩، ج ٢، ص. ١٤٥؛ Boubaker, 1987, p. 112).

المطلب الثاني: تمويل الجيش وإخماد الثورات الداخلية (تأمين أجور الأوجاق ودعم القبائل المخزنية لقمع التمردات).

كان الاستقرار الداخلي يتوقف على قدرة الخزندار على توفير السيولة النقدية لدفع أجور العسكر اضطلع الخزندار بدور محوري في تمويل الأوجاق (الإنكشارية) بانتظام لمنع انقلاباتهم، ودعم القبائل المخزنية (الموالية للمخزن) بالعطايا والمنح مقابل تقديم فرسان لقمع التمردات وبفضل هذا التمويل السخي، جهّزت الدولة حملات رادعة لإخماد ثورات القبائل الرافضة للضرائب (كالفراشيش وماجر)، وهي أبرز القبائل التاريخية في الوسط الغربي التونسي وكانت ترتبط بعلاقات جوار وتحالفات ومصالح مشتركة وشكلوا اهم الكتل القبلية في المنطقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فكانت الخزينة السلاح الحقيقي لفرض هيبة الدولة (رشاد الإمام، ١٩٨٠أ، ص. ٢٤٠؛ الشاطر، ١٩٨٩، ص. ٥٥).

المطلب الثالث: الإنفاق على البنية التحتية والمؤسسات الدينية كأداة لشرعنة الحكم الحسينى.

تحول الخزندار إلى المهندس المالي لسياسة «البر والخيرات» لتثبيت شرعية العائلة الحسينية ذات الأصول الأجنبية أمام شعب مالكي أشرف الخزندار على تمويل ترميم الأسوار وقناطر مجردة، وبناء المدارس (كالباشية) وتخصيص أوقاف يصرف من ريعها على علماء وطلبة جامع الزيتونة، وبناء التكايا والمارستانات، مما خلق حزام أمان نخبوي وشعبي حول العرش (السعداوي, ٢٠٠١، ص. 175؛ Valensi, 1977أ, p. 204).

المطلب الرابع: تداخل الصلاحيات وظهور «الوزير الخزندار» (إزاحة منصب الوزير الأول التقليدي).

مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وخصوصاً في عهد حمودة باشا (١٧٨٢ - ١٨١٤) الذي كان أحد أبرز الحكام الدولة الحسينية في تونس والذي عرف بقدرته على تعزيز سلطة الدولة، تشوهت الوظيفة المالية المحضة للخزندار نتيجة مركزية القرار الإداري، وإشرافه

المباشر على عقود الاحتكار التجاري ولزمات الجمارك وبما أن المال عصب الإصلاح، أزاح الخزندار منصب «الوزير الأول» التقليدي، مستغلاً قربه اللصيق من الباي وإشرافه على الخزائن، ليصبح هو الذي يستقبل القناصل ويدير المفاوضات السياسية، متحولاً إلى رجل الدولة الأول (بيرم الخامس، ١٨٨٤، ج ٢، ص. ٦٢؛ Brown, 1974, p. 120).

المطلب الخامس: الخزندار وعلاقة تونس بالقوى الإقليمية (إدارة ملفات الباب العالي، إيالة الجزائر، وإيالة طرابلس).

امتد نفوذ الخزندار ليدير العلاقات الخارجية لتونس في بيئة متوترة:

الباب العالي: أدار الخزندار «الهدايا» والضرائب السنوية لضمان شرعية الباي وعدم التدخل المباشر لإسطنبول.

إيالة الجزائر: تولى تمويل الحروب الحدودية (١٨٠٧ و١٨١٣) وتدبير قروض عاجلة من التجار اليهود (بكار وإشكنازي) لشراء الذخيرة.

إيالة طرابلس: نسق مالياً وتجارياً مع الأسرة القره مانلية وهي اسرة حاكمة ذات أصل تركي حكمت أيالة طرابلس الغرب حكما شبه مستقل من عام ١٧١١ لغاية عام ١٨٣٥ لمواجهة الضغوط البحرية الأوروبية بعد مؤتمر فيينا (بارون دي فواكس، ١٩٨٨، ص. ١١٢؛ رشاد الإمام، ١٩٨٠أ، ص. ٢٤٠).

المطلب السادس: دراسة حالة: الجذور المبكرة لنفوذ «مصطفى خزندار» في البلاط التونسي.

يُمثل مصطفى خزندار (المملوك اليوناني الأصل) الذروة التاريخية لظاهرة «الوزير الخزندار» تشكلت جذور نفوذه قبيل عام ١٨٣٧ عندما دخل البلاط كمملوك شاب وحظي بثقة ولي العهد (أحمد باي) أظهر ذكاءً محاسبياً كبيراً في إعادة تنظيم دفاتر «المستخلصات»، وعندما تراجعت عائدات الجهاد البحري، ابتكر نظاماً جديداً للالتزامات الداخلية وجدول الديون المحلية لتهدئة القناصل، محتفظاً بتدفق الأموال للبلاط، مما جعله رجلاً لا يمكن الاستغناء عنه (توفيق البشروش، ١٩٨٢، ص. ٥٥؛ Khairallah, 1913, p. 42).

المبحث الثالث: صدمة المتغيرات الدولية وعجز البنية التقليدية أمام الاختلال الهيكلي للخزينة (١٨٠٥ - ١٨٣٧)

المطلب الأول: تراجع مداخيل القرصنة البحرية (أثر مؤتمر فيينا ١٨١٥ ومعاهدة اللورد إكسماوث ١٨١٦ على السيولة).

عُد الجهاد البحري ركيزة أساسية للاقتصاد التونسي برفده لبيت المال ب «الخمس السلطاني» وفدية الأسرى وإتاوات الدول الأوروبية ومع انتهاء الحروب النابليونية، فرض مؤتمر فيينا (١٨١٥) وهو مؤتمر دولي عقد في مدينة فينا بعد هزيمة نابليون بونابرت وشارك فيه ممثلو القوى الأوربية الكبرى منع القرصنة وفي عام ١٨١٦، أجبر الأسطول الإنجليزي بقيادة اللورد إكسماوث الباي محمود باشا على توقيع معاهدة بين تونس وبريطانيا نصت على حظر النشاط البحري وإلغاء القرصنة وتم حظر هذا النشاط، مما أدى لجفاف السيولة النقدية، وانهيار الصناعات المرتبطة بالبحر، وتحول العبء المالي بالكامل إلى الداخل عبر زيادة الضغط الضريبي على السكان (ابن أبي الضياف، ١٩٩٠، ص. ١٠٢؛ Panzac, 2005, p. 112).

المطلب الثاني: نظام «المرابحة والمشاركة» واحتكار التجارة (تجربة يوسف صاحب الطابع واللزَمات مع تجار اليهود القرانة).

أمام العجز المالي، اتجهت الدولة بقيادة الوزير يوسف صاحب الطابع نحو إحكام قبضتها على الاقتصاد عبر ثلاثة آليات:

١. نظام المرابحة (المشاركة): تقديم قروض عينية أو نقدية للفلاحين مقابل الاستحواذ على محاصيل الزيتون والحبوب بأسعار منخفضة تفرضها الدولة لإعادة بيعها للأجانب بأسعار عالمية.

٢. اللزَمات: تأجير حق الجباية وتصدير المنتجات ل «ملتزمين» من أثرياء اليهود القرانة وهم جماعة من اليهود ذات الأصول الإيطالية قدموا إلى تونس القرنين السابع والثامن عشر أو النخبة المخزنية الذين استخلصوا أضعافها بالقوة.

٣. الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية، مما خنق المبادرة الخاصة وأفقر المنتج التونسي (الباجي المسعودي، ١٩٩٩، ص. ١٥٨؛ Valensi, 1977ب, p. 45).

المطلب الثالث: بداية الاختلال الهيكلي واللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي المبكر (السمسرة بفوائد فاحشة).

تضافرت عوامل عدة في عهد حسين باي ومصطفى باي وأحدثت عجز مزمن بالخزينة أبرزها: النفقات العسكرية الباهظة لتأسيس العسكر النظامي، الكوارث الطبيعية والأوبئة (الطاعون والكوليرا) التي ضربت الإنتاج الفلاحي، والفساد المالي (مثل اختلاسات قابض المالية محمود بن عياد) فضلاً عن قلة الضرائب، فدشنت الدولة القروض الداخلية قسراً من أعيان سوق الشواشية واليهود، وفتح الخزندار الباب ل الاقتراض من التجار الأجانب المقيمين (السمسرة) بفوائد فاحشة (١٥٪ - ٢٠٪) بضمان رهن الجمارك، مما مهد للفخ الدولي (كريّم، ١٩٨٠، ص. ٩٥؛ Ganiage, 1959, p. 140).

المطلب الرابع: محاولات إصلاح الجهاز المالي في عهد حسين باي الثاني (١٨٢٤ - ١٨٣٥) واصطدامها بالضغوط القنصلية.

واجه حسين باي الثاني عجزاً حاداً بالخزينة، فحاول إصلاح الجباية بتطوير «الخزينة الاستخلاصية» والحد من تلاعب «اللزّامة»، وحصر مداخيل الجمارك تحت إشراف الدولة المباشر لمنع تهريب الزيت والقمح إلا أن هذه المحاولات اصطدمت بغياب الكوادر المحاسبية المؤهلة حيث ظلت القيود تُدار يدوياً بطرق بدائية، وبالضغوط القنصلية التي فرضت خفض الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية إلى ٣٪، مما حرم الخزينة من أهم مواردها (البارودي، ١٩٩٩، ص. ٨٨؛ Cherif, 1986, p. 211).

المطلب الخامس: أزمة النقد التونسي (الريال) وسياسات الحط من قيمته والتضخم.

لمواجهة العجز وتسديد فوائد الديون، لجأت الإدارة المالية إلى حلول تضخمية كارثية عبر «الحط من قيمة الريال التونسي» (تزييف وخلط العملة) حيث قامت دار السكة بتقليل نسبة الفضة والذهب في المسكوكات واستبدالها بالنحاس والقولب مع الإبقاء على قيمتها الاسمية، والإفراط في إصدار العملة دون غطاء، مما أدى لانهيار القوة الشرائية للريال التونسي أمام الريال الإسباني، واشتعال الأسعار، وعجز السكان عن دفع ضريبة المجبى، مما فجر الاحتقان الاجتماعي (الباجي المسعودي، ١٨٩٢، ص. ٤٥؛ Chater, 1984, p. 76).

المبحث الرابع: التغلغل الرأسمالي الأوروبي وتحول مؤسسة الخزندار إلى عتبة الارتهان المالي (تقييم عام ١٨٣٧)

المطلب الأول: الاختراق القنصلي ودور القناصل الأجانب (ماتيو دي لسبس وتوماس ريد) في الضغط على الخزندار عقب سقوط الجزائر ١٨٣٠.

عقب سقوط الجزائر عام ١٨٣٠، حدث تحول دراماتيكي في ميزان القوى وظف القنصل الفرنسي «ماتيو دي لسبس» والبريطاني «توماس ريد» سياسة التهديد العسكري لابتزاز الخزندارية ضغط القناصل لإجبار الخزندار على إلغاء نظام «اللازمة» (الاحتكارات الحكومية للزيت والقمح) لفتح الأسواق للتجار الأجانب، وانتزاع إعفاءات جمركية ضربت الموارد الجبائية التونسية، وتدخلوا مباشرة في تعيين وعزل موظفي الجمارك وفرض تعويضات مالية بقوة السلاح (ابن أبي الضياف، ١٩٧٦، ج ٣، ص. ١٤٢؛ Martin, 2003, p. 22).

المطلب الثاني: التجار والشركات الأوروبية كدائنين لتونس وفرض الامتيازات السيادية (نظام السلم والكمبيالات).

بسبب جفاف الموارد البحرية، فتحت تونس أبوابها مكرهة للبيوتات المالية الأوروبية (الإيطالية والمالطية والفرنسية) المستقرة بحلق الوادي تحول هؤلاء إلى دائنين ومقرضين للخزندار بقروض قصيرة الأجل بفوائد ربوية (١٥ - ٢٠٪) وعند عجز الخزندارية عن السداد، حوّل القناصل هذه الديون إلى ديون سيادية، ومقايضتها بامتيازات (Concessions) مثل حق احتكار الملاحة الساحلية، وشراء المحاصيل مسبقاً بأسعار بخسة (نظام السلم)، والتمسك بالامتيازات القنصلية التي جعلتهم فوق القانون والقضاء المحلي (القصاب، ١٩٨٢، ص. ٦١؛ الشريف، ١٩٩٩، ص. ٤٥).

المطلب الثالث: تحويل مؤسسة الخزندار بنيوياً ووظيفياً إلى أداة لتسهيل التغلغل الرأسمالي.

في أواخر العهد الحسيني، تحولت مؤسسة الخزندار بنيوياً ووظيفياً إلى جسر عبور للتغلغل الرأسمالي نتيجة فساد النخبة المماليكية التي فضلت الشراكة مع الأجانب للإثراء الشخصي جرى خصخصة وتفكيك القطاعات الحيوية، وتحويل دار الضرب والجمارك إلى رهائن بيد الدائنين حيث تذهب الأموال من «أمين الكمرك» لحساب الأجانب مباشرة وغدت المؤسسة

أداة لفرض الجبايات العسيفة على الفلاحين لتوفير السيولة الذهبية لدفع أقساط الديون بدلاً من تطوير البلاد (أحمد جدي، ٢٠٠٧، ص. ٨٨؛ Cherif, 1988, p. 204).

المطلب الرابع: تركة مصطفى صاحب الطابع ومصطفى خزندار (مرحلة الشباب السياسي والربط بالبيوتات المالية الأجنبية).

تأصلت سياسة الارتهان المالي عبر آليتين في عهد مصطفى باي: نظام الاحتكار التجاري الداخلي الذي جعل الدولة تاجراً مضارباً أضعف البنية المحلية، وصعود الشاب مصطفى خزندار وهو احد أبرز رجال الدولة في العهد الحسيني حيث تولى منصب الخزندار(وزير المالية) في أروقة البلاط ليربط الوزارة المالية بالبيوتات المالية في مالطا وليفورنو وباريس عبر نظام «الكمبيالات»، مما أنهى الاستقلال المالي لتونس وجعلها مرتهنة لإملاءات القناصل الأجانب (ابن أبي الضياف، ٢٠٠١، ج ٣، ص. ١٤٢؛ الطوخي، ١٩٨٩، ص. ٢١٠).

المطلب الخامس: الأثر الاقتصادي والاجتماعي لسياسات الخزندار على الشعب التونسي (مضاعفة ضريبة المجبى والنزيف الديموغرافي).

كانت سياسات الخزندار وبالاً على البنية الاجتماعية؛ إذ جرى مضاعفة الضرائب التقليدية (العشور والمجبى) واستحداث ضرائب عشوائية على الأسواق والمواشي واستخدم الجباة والقياد وهي جمع قايد وهو موظف إداري محلي في تونس كان يمثل سلطة الباي في الأقاليم والمناطق وكان من أبرز مهامه جباية الضرائب وحفظ الأمن والنظام المماليك القوة العسكرية المفرطة لابتزاز الفلاحين من خلال لزمات الجباية، مما أدى لنزيف ديموغرافي واقتصادي؛ حيث هجر الفلاحون أراضيهم واقتلعوا أشجار زيتونهم هرباً من الجور، وتفشت المجاعات، مما خلق بيئة خصبة لثورات الفلاحين والقبائل (الشريف، ١٩٩٩، ص. ٩٢؛ لرقش، ٢٠٠٣، ص. ١١٢).

المطلب السادس: تقييم وضعية تونس عام ١٨٣٧ (عشية اعتلاء أحمد باي العرش كعتبة للسقوط في فخ الديون الدولية).

يمثل عام ١٨٣٧ عتبة السقوط الحر؛ فقد توفي مصطفى باي واعتلى أحمد باي الأول العرش والتركة مثقلة بالأزمات: بيت المال فارغ، العملة منهارة، والسيادة المالية وهمية نتيجة

ارتهان الأسواق ل «الكمبيالات» الأوروبيةوفي ذات الوقت، جاء أحمد باي بطموحات عسكرية وتحديثية مكلفة (جيش نظامي، أسطول، مدرسة باردو، قصر المحمدية) فوق طاقة البلاد الاقتصادية، مما جعل السقوط في فخ القروض الدولية الكبرى (١٨٦٣ و١٨٦٥) أمراً حتمياً أفضى للكومسيون المالي عام ١٨٦٩ ثم الاستعمار المباشر (رشاد الإمام، ١٩٨٠ب، ص. ٦٧؛ Perkins, 2004, p. 36).

الخاتمة

توجت هذه الدراسة التاريخية والتحليلية لمسار «مؤسسة الخزندار في تونس (١٧٠٥ - ١٨٣٧) بجملة من الاستنتاجات العلمية الرصينة التي تفسر التحولات البنيوية التي نقلت الدولة الحسينية من مربع السيادة والاستقلال المالي إلى نفق التبعية والارتهان الخارجي ويمكن إجمال هذه الاستنتاجات في النقاط الكلية التالية:

أولاً: «التهيئة» التونسية وابتلاع الصلاحيات السيادية:

أثبت الدرسة أن منصب الخزندار لم يحافظ على طبيعته الإدارية العثمانية الأصلية بوصفه مجرد أمين للمال الخاص بالباي؛ بل شهد المنصب عملية «تهيئة « سياسية وتدرجاً مؤسساتياً مكّنه من ابتلاع الصلاحيات المالية والسياسية للدولة وبفضل «الولاء الاصطناعي» للمماليك المجردين من العصبيات القبلية وآليات المصاهرة لآل عثمان وآل تركي، استطاع الخزندار إزاحة خطة الوزارة الأولى التقليدية، ليغدو الرجل الأول في المخزن وقناة الاتصال المباشرة مع القوى الخارجية والأجنبية.

ثانياً: الجدلية الوظيفية للمؤسسة (من ركيزة سيادة إلى معبر تغلغل): كشفت الدراسة عن جدلية تاريخية حتمية؛ إذ شكلت مؤسسة الخزندار في القرن الثامن عشر (وخاصة في عهد حمودة باشا) المحرك الأساسي لبناء الدولة المركزية وتثبيت السيادة الإقليمية عبر انتظام جباية الأرياف بمؤسسة «المحلة»، والتحكم الدقيق في ميزانية «الخزينة « لتثبيت العرش العسكري والشرعية الحسينية لكن ذات المؤسسة تحولت في القرن التاسع عشر إلى «قناة تمرير» للتغلغل الرأسمالي وميسّر للاختراق القنصلي (الفرنسي والبريطاني)، نتيجة عجز أجهزتها التقليدية عن إيجاد بدائل إنتاجية حقيقية لمواجهة الأزمات.

ثالثاً: أثر الصدمات الخارجية القاتلة: أظهر التحليل التاريخي أن تصفية نشاط الجهاد البحري قسرياً بموجب مقررات مؤتمر فيينا (١٨١٥) وإنذار اللورد إكسماوث (١٨١٦) وجّه ضربة هيكلية قاضية للميزانية التونسية بقطع «الخمس السلطاني» وفدية الأسرى وأمام هذا الفراغ المالي، عجز الخزندارية عن الابتكار الهيكلي، فلجأوا إلى حلول ارتدادية داخلية تمثلت في سياسات «الاحتكار التجاري» ونظام «المرابحة والمشاركة» مما أدى إلى خنق الاقتصاد المحلي وإفقار الفلاحين والمنتجين وتفجير البنية الاجتماعية ديموغرافياً.

رابعاً: كشف الجذور العميقة والمبكرة لفخ الارتهان: دحضت الدراسة المقاربة السائدة بأن الأزمة المالية التونسية وليدة عهد الصادق باي أو قروض ستينيات القرن التاسع عشر؛ بل أثبتت بالدليل التوثيقي والتحليلي أن عتبة السقوط الحر تشكلت بنيوياً قبيل عام ١٨٣٧وإن العجز المزمن الناتج عن تراجع الموارد، والفساد المالي (أمثال اختلاسات بن عياد وشمامة)، أفرز لجوء الخزندار إلى «قروض السمسرة والكمبيالات» قصيرة الأجل بفوائد ربوية فاحشة (١٥٪ - ٢٠٪) من التجار المحليين واليهود القرانة والبيوتات المالية الأوروبية بحلق الوادي، بضمان رهن الجمارك والمكوس؛ وهو ما مثّل الرهن الفعلي والمبكر للسيادة الوطنية للتأثير القنصلي.

خامساً: مأزق عتبة ١٨٣٧ وحتمية السقوط التاريخي: خلصت الدراسة إلى أن عام ١٨٣٧ مثّل نقطة اللامشروعية والخلل القاتل؛ حيث ترك مصطفى باي لخلفه أحمد باي تركةً مالية وإدارية شديدة الهشاشة والاستنزاف (بيت مال فارغ، عملة «ريال» منهارة القيمة نتيجة التزييف التضخمي، وديون مستترة بالكمبيالات) ومع صعود أحمد باي الأول بطموحات تحديثية عسكرية فوق قُدرة البلاد الاستيعابية والمالية (تأسيس العسكر النظامي، قصر المحمدية، مدرسة باردو)، تعاظم دور «مصطفى خزندار» كحلقة وصل مع الرأسمالية الدولية؛ مما جعل السقوط اللاحق في نفق الإفلاس المالي في قادم السنوات نتيجةً حتميةً تسببت في صياغتها التحولات الوظيفية لمؤسسة الخزندار.

List of sources:

(Translated Arabic References).

1.Al - Sharif, M. e. (1993). History of Tunisia: from prehistoric times to independence. Saras Publishing House.

2. Anis, Muhammad. (1962). Madrasat al - Tarikh al - Misri fi al - Ahd al - Uthmani [The Egyptian School of History in the Ottoman Era] (1st ed.). Dar Al - Jeel.

3. Al - Baroudi, Rashad. (1999). Al - Tattawur al - Iqtisadi wa al - Ijtima'i fi al - Iyalah al - Tunisiyyah (1800 - 1881) [Economic and Social Development in the Tunisian Regency (1800 - 1881)] (1st ed.). Dar al - Gharb al - Islami.

4. Baron de Voaux. (1988). Tarikh Tunis: Al - Alaqat al - Tunisiyyah al - Uthmaniyyah [History of Tunisia: Tunisian - Ottoman Relations] (Hammadi Sahli, Trans.). Dar al - Gharb al - Islami.

5. Al - Baji al - Mas'udi, Ahmad. (1892). Al - Khulasah al - Naqdiyyah fi Tarikh al - Umlah al - Tunisiyyah [The Monetary Summary in the History of Tunisian Currency] (1st ed.). Tunisian State Press.

6. Al - Baji al - Mas'udi, Ahmad. (1999). Al - Khulasah al - Naqiyyah fi Tarikh al - Iyalah al - Tunisiyyah [The Pure Summary in the History of the Tunisian Regency] (2nd ed.). Ceres Publishing.

7. Al - Bashrush, Tawfiq. (1982). Halqat al - Mamalik / Al - Nakhasah fi Tunis al - Qarn al - Tasi' Ashar [The Mamluk Circle / Slave Trade in Nineteenth - Century Tunisia]. Dar Al - Maaref / Tunisian University Publications.

8. Al - Bashrush, Tawfiq. (1989). Rabi' al - Arbad / Al - Urban: Tarikh Tunis fi Bidayat al - Ahd al - Husayni (1705 - 1756) [The Spring of Suburbs / Bedouins: The History of Tunisia at the Beginning of the Husaynid Era (1705 - 1756)]. Bayt al - Hikma / Tunisian University Publications.

9. Bayram V, Muhammad. (1884 - 1885). Safwat al - I'tibar bi - Mustawda' al - Amsar wa al - Aqtar [The Elite of Consideration regarding the Repository of Cities

and Countries] (Vol. 2). Al - Muqtataf Press.

10. Al - Tlatli, Salah al - Din. (1980). Tunis fi Ahd Hammuda Pasha [Tunisia during the Reign of Hammuda Pasha] (1st ed.). Ali bin Ayed Publishing Institution.

11. Al - Tlili, Al - Bashir. (1984). Al - Dirasat al - Tarikhiyyah al - Tunisiyyah: Harakiyyat al - Mujtama' al - Tunisi fi al - Qarn al - Thamin Ashar [Tunisian Historical Studies: The Dynamics of Tunisian Society in the Eighteenth Century]. Tunisian University Publications.

12. Jaddi, Ahmad. (2007). Tarikh Tunis al - Hadith wa al - Mu'asir: Madkhal Bibliwghrafi wa Dirasat Naqdiyyah [Modern and Contemporary History of Tunisia: A Bibliographical Introduction and Critical Studies] (1st ed.). University Publication Center.

13. Husayn Khoja al - Hanafi. (1975). Basha'ir Ahl al - Iman bi - Futuhat Al Uthman [The Glad Tidings of the People of Faith regarding the Conquests of the House of Ottoman] (Al - Tahir al - Ma'mouri, Ed.). Arab Book House.

14. Al - Hilw, Abd al - Jalil. (1983). Al - Azmah al - Maliyyah al - Tunisiyyah fi al - Qarn al - Tasi' Ashar wa In'ikasatuha al - Iqtisadiyyah [The Tunisian Financial Crisis in the Nineteenth Century and its Economic Repercussions] (2nd ed.). Dar Bou Salama for Publishing.

15. Rashad al - Imam. (1980a). Siyasat Hammuda Pasha fi Tunis (1782 - 1814) [The Policy of Hammuda Pasha in Tunisia (1782 - 1814)]. Tunisian University Publications.

16. Rashad al - Imam. (1980b). Siyasat Ahmad Bay al - Islahiyyah (1837 - 1855) [The Reformist Policy of Ahmad Bey (1837 - 1855)]. Tunisian University Publications.

17. Rashad al - Imam. (1980c). Al - Siyasah al - Tunisiyyah Tijah al - Jaza'ir (1705 - 1815) [Tunisian Policy towards Algeria (1705 - 1815)]. Tunisian Publishing House.

18. Al - Sa'dawi, Ahmad. (2001). Tunis: Al - Imarah wa al - Madinah fi al - Ahd al - Uthmani [Tunis: Architecture and the City in the Ottoman Era]. Faculty of Letters, Arts and Humanities at Manouba.

19. Sa'iduni, Nasir al - Din. (1985). Al - Nizam al - Mali lil - Jaza'ir fi al - Ahd al - Uthmani (1792 - 1830) [The Financial System of Algeria in the Ottoman Era (1792 - 1830)]. National Book Corporation.

20. Sulayman, Ahmad al - Sa'id. (1989). Kitab Ta'sil ma fi Tarikh al - Jabrti min al - Dakhil [The Book of Etymological Rooting of the Foreign Elements in Al - Jabarti's History]. Dar Al - Maaref.

21. Al - Chater, Khelifa. (1989). Tunis fi al - Qarn al - Tasi' Ashar / Min Imarah ila Mahmiyyah [Tunisia in the Nineteenth Century / From an Emirate to a Protectorate]. Institute of Arab Research and Studies / Dar Al - Tanweer Publishing (2012).

22. Al - Chater, Khelifa. (1993). Tunis fi al - Qarn al - Thamin Ashar: Al - Mujtama' wa al - Dawlah [Tunisia in the Eighteenth Century: Society and the State]. Ceres Publishing.

23. Al - Chater, Khelifa. (2000). Tunis wa Mas'alat al - Himayah (1860 - 1881): Dirasah fi Awamil al - Taghalghul al - Isti'mari [Tunisia and the Question of the Protectorate (1860 - 1881): A Study on the Factors of Colonial Infiltration] (2nd ed.). University Publication Center.

24. Al - Shannafi, Al - Mounji. (1994). Mustafa Khaznadar: Waziran Ra'isan fi Tunis (1837 - 1873) [Mustafa Khaznadar: Prime Minister in Tunisia (1837 - 1873)] (1st ed.). Ceres Publishing.

25. Al - Shanoufi, Moncef. (1986). Al - Alaqat al - Tunisiyyah al - Urubbiyyah fi al - Qarn al - Tasi' Ashar [Tunisian - European Relations in the Nineteenth Century] (1st ed.). Arab Book House.

26. Al - Sharif, Muhammad Al - Hadi. (1999). Tarikh Tunis al - Mu'asir: Min Ahd Hammuda Pasha ila Intisab al - Himayah [Contemporary History of Tunisia:

From the Era of Hammuda Pasha to the Establishment of the Protectorate] (3rd ed.). Dar Al - Janoub Publishing.

27. Al - Sharif, Muhammad Al - Hadi. (2007). Tarikh Tunis: Min Usur ma Qabl al - Tarikh ila al - Istiqlal [History of Tunisia: From Prehistoric Times to Independence] (3rd ed.). Dar Al - Janoub Publishing.

28. Sabbagh, Layla. (1989). Al - Jaliyat al - Urubbiyyah fi Bilad al - Sham fi al - Ahd al - Uthmani fi al - Qarnayn 17 wa 18 [European Communities in the Levant during the Ottoman Era in the 17th and 18th Centuries] (1st ed.). Al - Resalah Foundation.

29. Al - Saghir bin Yusuf. (1998). Al - Mushra' al - Malaki fi Saltanat Awlad Ali Turki [The Royal Path in the Sultanate of the Descendants of Ali Turki] (Ahmad Al - Tuwayli, Ed.). Official Gazette of the Tunisian Republic.

30. Al - Tukhi, Al - Hashimi. (1989). Tarikh al - Tattawur al - Iqtisadi wa al - Ijtima'i fi Tunis al - Hadithah (1705 - 1881) [History of Economic and Social Development in Modern Tunisia (1705 - 1881)]. Dar al - Gharb al - Islami.

31. Abd al - Rahim, Abd al - Rahman Abd al - Rahim. (1990). Al - Rif al - Misri fi al - Qarn al - Thamin Ashar [The Egyptian Countryside in the Eighteenth Century] (3rd ed.). Madbouly Library.

32. Al - Duri, Abd al - Aziz. (1974). Tarikh al - Iraq al - Iqtisadi fi al - Qarn al - Rabi' al - Hijri (ma'a Muqaranat bil - Anzimah al - Uthmaniyyah al - Lahiqah) [The Economic History of Iraq in the Fourth Century AH (with Comparisons to Later Ottoman Systems)]. Dar El - Machreq.

33. Issa, Salah. (1971). Al - Burjuwaziyyah al - Misriyyah wa Uslub al - Intaj al - Asyawi [The Egyptian Bourgeoisie and the Asiatic Mode of Production]. Dar al - Thaqafa al - Jadida.

34. Aziz Sameh Al - Ter. (1989). Al - Atrak al - Uthmaniyyun fi Afriqya al - Shimaliyyah [The Ottoman Turks in North Africa]. Dar Lebanon for Printing and

Publishing.

35. Al - Qassab, Ahmad. (1982). Tunis fi al - Qarn al - Tasi' Ashar [Tunisia in the Nineteenth Century] (Hammadi Sahli, Trans.). Tunisian Distribution Company.

36. Korrayem, Mustafa. (1980). Intisab al - Himayah al - Faransiyyah bi - Tunis: Al - Qadaya al - Iqtisadiyyah wa al - Maliyyah (1850 - 1881) [The Establishment of the French Protectorate in Tunisia: Economic and Financial Issues (1850 - 1881)] (1st ed.). Ceres Publishing.

37. Larqash, Abd al - Hamid. (2003). Min Tarikh al - Tahmish fi Tunis: Al - Qarn al - Thamin Ashar wa al - Tasi' Ashar [From the History of Marginalization in Tunisia: The Eighteenth and Nineteenth Centuries]. Ceres Publishing.

38. Muhammad Al - Arbi Al - Zubayri. (1972). Al - Tijarah al - Kharijiyyah lil - Jaza'ir fi al - Nisf al - Awwal min al - Qarn al - Thamin Ashar [The Foreign Trade of Algeria in the First Half of the Eighteenth Century]. National Company for Publishing and Distribution.

39. Mounira Chapoutot - Remadi. (1995). Al - Mujtama' al - Tunisi fi al - Ahd al - Husayni: Dirasat fi al - Buna wa al - Tahawwulat [Tunisian Society in the Husaynid Era: Studies in Structures and Transformations]. Ceres Publishing.

40. Al - Mansari, Adnan. (2015). Al - Masalik al - Dayyiqah lil - Islah fi Tunis al - Qarn al - Tasi' Ashar [The Narrow Paths of Reform in Nineteenth - Century Tunisia]. Dar Al - Tanweer Publishing.

41.Minister Al - Sarraj, M. Ben M. A. (1984). Sindhi suits in Tunisian news (Part 2). House of Scientific Books.

42. Ibn Abi al - Diyaf, Ahmad. (1976 - 2001). Ithaf Ahl al - Zaman bi - Akhbar Muluk Tunis wa Ahd al - Aman [Presenting the People of the Time with the History of the Kings of Tunis and the Security Pact] (Multiple Volumes). Arab Book House / Tunisian Publishing House.

43. Putukumas, Hafiza. (2015). Tunisian commercial activity during the Husseini

era 1117–1246 AH / 1705–1830.

(Foreign / English References)

1. Baccar - Bournaz, A. (2001). Tunis au XVIIIe siècle: D'après les récits de voyageurs musulmans et européens. Éditions L'Harmattan.

2. Boubaker, S. (1987). La régence de Tunis au XVIIe siècle: ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne. Cerma.

3. Brown, L. C. (1974). The Tunisia of Ahmad Bey (1837 - 1855). Princeton University Press.

4. Chater, K. (1984). Insurrection et blocs sociaux en Tunisie: Le ddfa de 1864. Faculté des Lettres de Tunis.

5. Cherif, M. H. (1984). Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn bin 'Ali (1705 - 1740) (Vol. 1). Publications de l'Université de Tunis.

6. Cherif, M. H. (1986). Pouvoir et société dans la Tunisie de H'sin Bey II (1824 - 1835). Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis.

7. Cherif, M. H. (1988). Transformation économiques et sociales en Tunisie au XIXe siècle. Faculté des Sciences Humaines et Sociales.

8. Ganiage, J. (1959). Les origines du Protectorat français en Tunisie (1861 - 1881). Presses Universitaires de France (Translated / Tunisian Edition 1968).

9. Inalcik, H. (1994). An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300 - 1914. Cambridge University Press.

10. Khairallah, K. (1913). Le Régime Financier de la Tunisie: Évolution Historique. Librairie Arthur Rousseau.

11. Martin, J. F. (2003). Histoire de la Tunisie contemporaine: De Ferry à Bourguiba. L'Harmattan.

12. Panzac, D. (2005). The Barbary Corsairs: The End of a Legend 1800 - 1820. University of Malta Press.

13. Pellegrin, A. (1948). Histoire de la Tunisie: Depuis les origines jusqu'à nos

jours. Imprimerie Namura.

14. Raymond, A. (1973). Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle. Institut Français d'Archéologie Orientale (IFAO).

15. Raymond, A. (1992). Tunis sous les Husaynites: Administration et structures sociales. Institut Français du Proche - Orient.

16. Shaw, S. J. (1962). The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517 - 1798. Princeton University Press.

17. Valensi, L. (1977a). Fellahs et Beduins / Nouveaux Maîtres: La Tunisie rurale aux XVIIIe et XIXe siècles. Mouton & Co.

18. Valensi, L. (1977b). On the Threshold of Modernity: Social and Economic History of Tunisia 1800 - 1880 (K. J. Perkins, Trans.). Cambridge University Press.

19. Perkins, K. J. (2004). A History of Modern Tunisia. Cambridge University Press

20. Perkins, K. (2014). A History of Modern Tunisia (2nd ed.). Cambridge University Press.

21.Mantrane, R. (1982). The Ottoman Empire and Maritime Trade in the Mediterranean in the Seventeenth Century (B. Al - Talili, translator). Publications of the Tunisian University.

22. Chaldeos, A. (2015). The Greeks in Tunisia during the 19th Century: Social, Economic and Cultural Presence. University of Johannesburg.

الملاحق

جدول (١): الإطار الزمني العام لمؤسسة الخزندار بين تثبيت الدولة الحسينية وبداية عهد أحمد باي

المرحلة	الإطار الزمني	الموقع الإداري للخزندار	الدلالة المالية / السياسية	ملاحظات بحثية
تأسيس الحكم الحسيني	١٧٠٥ - ١٧٥٦	الخزندار ضمن جهاز الباي المالي المرتبط بالدار والمخزن، وظيفته حفظ المال وضبط الصرف بإذن الباي	مرحلة بناء الجهاز المالي بعد تجاوز اضطراب أواخر العهد المرادي، مع استمرار الطابع الشخصي / المخزني للمالية	تُقرأ المؤسسة هنا بوصفها وظيفة لا وزارة حديثة؛ الخزينة والبيت والجباية لم تكن مفصولة تمامًا.
إعادة تثبيت المركز	١٧٥٦ - ١٧٨٢	تزايد الاعتماد على الخزينة المركزية في دفع الجند وتسيير المحلة وتأمين ولاء الأعيان	توسع دور الخزندار مع حاجة السلطة إلى ضبط موارد البايلك والمكوس والرسوم	الوظيفة تتصل بميزان القوة بين الباي، القواد، والجند.

ذروة حمودة باشا	١٧٨٢ - ١٨١٤	الخزندار جزء من دائرة القرار المالي التي تدعم استقلال القرار التونسي النسبي عن الباب العالي والضغوط الأوروبية	توازن بين موارد القرصنة، الجباية، التجارة، والهدايا / المصادرات عند الضرورة	هذه المرحلة مفصلية في دراسة السيادة المالية قبل اشتداد الإكراه الأوروبي.
الأزمة بعد حمودة باشا	١٨١٤ - ١٨٣٧	اتساع أعباء الدولة وتقلص موارد الجهاد البحري وتنامي تعقيد الحسابات والالتزامات	تحول تدريجي من خزينة سلطانية / مخزنية إلى إدارة مالية أكثر تعرضًا للديون والوسطاء	تمثل سنة ١٨٣٧ حدًا فاصلًا مع صعود أحمد باي ومصطفى خزندار إلى قمة الجهاز.

Brown. 1974.pp. 21–23.

(ابن ابي الضياف، ج٣، ١٩٩٩، ص ص ٤١ - ٥٣).

جدول (٢): التمييز المفهومي بين الخزندار والخزنة والمالية المخزنية

العنصر	تعريفه في سياق تونس الحسينية	اختصاصه العملي	حدوده المؤسسية	أثره في موضوع السيادة / الارتهان
الخزندار	صاحب الخزينة أو أمين مال الباي والدولة، وقد يجمع بين الثقة الشخصية والمهمة الإدارية	حفظ الأموال، ضبط الدفوعات، مراقبة جزء من الجبايات، تمويل الجند والقصر والمحلة	لا يساوي وزير مالية بالمعنى الحديث قبل التنظيمات؛ سلطته تتقاطع مع صاحب الطابع والقواد والملتزمين	حين تضعف الرقابة يتحول إلى وسيط بين الدولة والدائنين / المقاولين.
الخزنة / بيت المال	الموضع المالي الذي تتجمع فيه موارد البايلك والنفقات السيادية	الاستقبال والصرف والتسليف والاحتفاظ بالوثائق المالية	تختلط فيها أحيانًا مالية الدولة بمالية الدار الحاكمة	الخلط المالي يسمح بالمرونة وقت القوة وبالاستنزاف وقت الأزمة.
المخزن	شبكة الحكم والإدارة والجند والقواد حول الباي	تحصيل الضرائب، تنفيذ الأوامر، تسيير المحلة، ضبط الأقاليم	ليس مؤسسة واحدة بل منظومة علاقات ولاء وجباية	يقيس قوة الدولة وقدرتها على تحويل الجباية إلى سيادة فعلية.

الملتزمون والوكلاء	وسطاء ماليون وتجاريون يحصلون على حقوق استخلاص أو توريد مقابل التزام مالي	تحصيل مكوس ورسوم وتوريد مواد وتمويل حاجات عاجلة	قد يخلقون مراكز قوة خارج رقابة الخزينة	يمثلون قناة مبكرة للارتهان الداخلي والخارجي عندما ترتبط مصالحهم بالقناصل والتجار الأوروبيين.

Brown, 1974, pp. 21–23.

Chaldeos, A. ,2015 ,pp. 41–53.

جدول (٣): الموارد المالية التي تعاملت معها مؤسسة الخزندار وأثرها الإداري

المورد المالي	طبيعته	آلية التحصيل أو الضبط	صلة الخزندار به	الأثر على الإدارة
جباية القبائل والأرياف	مورد دوري أو شبه دوري مرتبط بالمحلة والقواد	القواد والمحلة وموازين القوة المحلية	استلام الحاصل أو توجيه الصرف للجند والحملات	يقوي المركز إذا انتظام، ويؤدي إلى توتر اجتماعي إذا بالغت السلطة في الاستخلاص.

المكوس والرسوم التجارية	رسوم على الأسواق والموانئ والسلع	أمناء ومتصرفون ووكلاء في المدن والمرافئ	تدخل في الخزينة وتستخدم في تمويل القصر والجند والإدارة	ربط المالية بحركة التجارة يجعلها حساسة للضغط الأوروبي.
غنائم الجهاد البحري / الفداء	مورد مهم في القرن ١٨ وبداية ١٩ ثم تراجع	نشاط بحري وتفاوض قنصلي وفداء أسرى	يدعم الخزينة وقت الوفرة ثم يحدث فراغًا عند التراجع	انحساره بعد ١٨١٥ - ١٨١٨ جعل الدولة تبحث عن بدائل ضريبية وقروض.
الهدايا والمصادرات والمساهمات الاستثنائية	موارد غير منتظمة ذات طابع سياسي	أوامر باي أو ضغط على أعيان / تجار / موظفين	تعالج عجزًا عاجلًا لكنها تُضعف الثقة	تزيد شخصنة المالية وتفتح باب الاتهام بالفساد.
التزامات وتوريدات تجارية	عقود مع وكلاء ومقاولين محليين أو أجانب	امتياز توريد أو تحصيل لقاء مبلغ أو ربح	قد يضمنها الخزندار أو يراقبها أو يستفيد من شبكاتها	تخلق انتقالًا من السيادة المالية إلى الارتهان للوسطاء.

بوتوقوماس، ٢٠١٥،. ص ص ٦٥ - ٧٦.

(Brown, 1974, pp. 21–26).

جدول (٤): علاقة الخزندار بمراكز السلطة في الدولة الحسينية

مركز السلطة	طبيعة العلاقة مع الخزندار	أداة التأثير المالي	مجال التداخل أو الصراع	دلالة تاريخية
الباي	علاقة ثقة شخصية وسياسية؛ الخزندار منفذ مالي قريب من القرار	الأمر بالصرف، المصادرة، الهبات، تعيين القائمين على المال	قوة الخزندار تزيد حين يعتمد عليه الباي في الجند والقصر	تظهر طبيعة الدولة الشخصية قبل الفصل الحديث بين المال العام ومال الحاكم.
صاحب الطابع	شريك إداري في إصدار الأوامر والرسائل وختم القرارات	الصكوك والأوامر والمراسلات الرسمية	يتداخل الختم مع المال عند تحرير الالتزامات أو الأوامر المالية	التكامل بين الختم والخزينة يبين أن القرار المالي كان قرارًا سياديًا.
القواد والمحلة	أدوات استخلاص وتنفيذ في الجهات	الحاصل الجبائي، الإمداد، العلف، الرواتب	التوتر يظهر عند زيادة الجباية أو ضعف التحصيل	قوة الخزينة تتوقف على قدرة الدولة على تحويل السلطة العسكرية إلى موارد.

التجار والوكلاء	مصدر قروض وتوريدات وشبكات ائتمان	الاحتكار، السلف، التوريد، تحويل الأموال	يزداد خطر الارتهان إذا صار الوكيل أقوى من جهاز الدولة	يمهد لفهم دور بن عياد ونسيم شمامة بعد ١٨٣٧.
القناصل الأوروبيون	حماية لرعايا ومصالح مالية وتجارية	الضغط الدبلوماسي والامتيازات القنصلية	يتحول النزاع المالي إلى قضية دولية عند لجوء الوكلاء للحماية	هنا تظهر صلة الخزندار بالارتهان الخارجي.

Brown, L. C. ,1974, pp. 21–23, 51–53)، (Chaldeos, A. 2015, pp. 41–53).

(ابن ابي الضياف، ج٣، ١٩٩٩، ص ص ٤١ - ٥٣)

جدول (٥): التحولات الإدارية والمالية ١٨٣٧ - ١٧٠٥

التحول	الفترة الأبرز	ملامحه	دور الخزندار	نتيجته في مسار البحث
من خزينة الحرب والجباية إلى خزينة الحكم المستقر	١٧٠٥ - ١٧٥٦	تثبيت حكم الأسرة الحسينية بعد اضطراب سياسي سابق	جمع المال لتثبيت الجيش والولاء والقصر	ميلاد الوظيفة ضمن بنية مخزنية لا تزال شخصية.
توسيع الضبط المركزي	١٧٥٦ - ١٨١٤	قوة نسبية للبايات، خاصة حمودة باشا، وتزايد إدارة الموارد	تنظيم الصرف وربط الموارد بالاحتياجات العسكرية والسياسية	مرحلة سيادة مالية نسبية.

انكماش مورد البحر	١٨١٥ - ١٨٣٠	ضغط المؤتمرات الأوروبية ضد القرصنة وتراجع الفداء والغنائم	البحث عن بدائل في الجباية والتوريد	بداية ضغط بنيوي على الخزينة.
تنامي دور الوسطاء الماليين	١٨٢٠ - ١٨٣٧	اعتماد متزايد على وكلاء وتجار ومتعهدين	تداخل الخزندار مع شبكات الاعتماد والسلف	مقدمة للارتهان المالي في عهد أحمد باي وما بعده.
انتقال الخزندار إلى مركز سياسي أعلى	١٨٣٧	صعود مصطفى خزندار مع أحمد باي إلى قمة القرار	من أمين خزينة إلى رجل دولة / رئيس إدارة مالية وسياسية	تحول المؤسسة من وظيفة مالية إلى عقدة حكم وديون وعلاقات خارجية.

(Brown, L. C. 1974, pp. 21–26)، (Chaldeos, A. ,2015, p. 51).

(ابن ابي الضياف، ج٣، ١٩٩٩، ص ص ٤١ - ٥٣)

جدول (٦): مؤشرات الارتهان الخارجي المتصلة بالمالية والخزندار

النتيجة التاريخية	صلة الخزندار	آلية التأثير	زمن الظهور أو التفاقم	المؤشر
اتساع العجز الكامن قبل عهد أحمد باي.	اضطرار الخزينة إلى تعويض الموارد بالجباية والتوريد	الضغط الأوروبي حاصر موردًا تقليديًا للخزينة	بعد ١٨١٥ و١٨١٨	تراجع الجهاد البحري والفداء

تقليص هامش السيادة المالية.	تصبح قرارات الخزينة عرضة لضغط القناصل	تحويل النزاعات المالية إلى قضايا دبلوماسية	النصف الأول من القرن ١٩	الحماية القنصلية للوكلاء والتجار
التحديث بلا قاعدة مالية كافية يفضي إلى ديون.	الخزندار يدير / يسهل الإنفاق وتدبير المال	إنشاء جيش ومدرسة حربية ومؤسسات حديثة تطلب تمويلًا كبيرًا	من ١٨٣٧ فصاعدًا	المشاريع العسكرية والإصلاحية المكلفة
تسريع الارتهان المالي للإطار الأوروبي.	الرقابة الضعيفة على الحسابات سمحت بتداخل المال العام والخاص	إنشاء بنك الدولة وتعثره وقضية بن عياد	١٨٤٧ فصاعدًا	البنوك والاعتمادات والديون
تحول المال إلى مدخل نفوذ خارجي.	الخزندار يغدو بوابة تفاوض وتمرير مصالح	ضغط سياسي واقتصادي لحماية المصالح والاستثمارات	بعد ١٨٣٠ خاصة	التنافس الفرنسي البريطاني

(Brown, L. C. ,1974, pp, 21–26)، Perkins, K. (2014,pp67 - 73).

(ابن ابي الضياف، ج٧، ١٩٩٩، ص ص ٢٥ - ٤١).